

إنشاء ١٥ نقطة مراقبة حدودية.. ودوريات مشتركة مع الشرطة العسكرية الروسية بعين العرب الجيش يعزز انتشاره في الجزيرة بأسلحة ثقيلة

وكالات

في إطار خطته لتسلم كل المدن والبلدات في شمال وشمال شرق البلاد والانتشار على الحدود مع تركيا، واصل الجيش العربي السوري تعزيز انتشاره في منطقة الجزيرة عبر إدخاله أرتال جديدة له ضمت دبابت وآليات عسكرية، بالترافق مع إعلان موسكو أن الجيش يعزز إنشاء ١٥ نقطة مراقبة على طول الحدود مع تركيا، وأنباء عن دخول الشرطة العسكرية الروسية إلى عين العرب لتسيير دوريات مشتركة معه.



آليات الجيش الروسي تدخل إلى مدينة عين العرب (أ ف ب)

العربي السوري بشمال شرق مدينة منبج في محافظة حلب، وذلك وفقاً لمذكرة التفاهم التي أبرمت أول من أمس بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان في مدينة سوتشي الروسية.

وقال المتحدث باسم الشرطة العسكرية الروسية: «إن الشرطة بدأت المناوبة على بعد كيلومترات من نهر ساجور، وليس بعيداً عن نقطة التقائه مع نهر الفرات، وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أمس، بحسب «روسيا اليوم» أن

الجيش العربي السوري يعزز إنشاء ١٥ نقطة مراقبة على طول الحدود مع تركيا وفقاً للاتفاق المذكور. من جهتها نقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء عن المتحدث باسم ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» قوله: «إن الشرطة العسكرية الروسية انتشرت في مدينة عين العرب أمس».

الإجراءات المشتركة بين بلادها وروسيا في إطار مذكرة التفاهم بوتين وأردوغان، حول ما تسمى «المنطقة الآمنة» شمالي سورية.

منبج وعين العرب بريف حلب الشمالي الشرقي وبلدة عين عيسى ومدينة الطيبة ومطارها العسكري بريف الرقة في إطار ممارسة واجبها حماية الوطن والدفاع عنه حيث شهدت جميع المناطق التي انتشر فيها الجيش تجمعات شعبية ومسيرات حاشدة ترحيباً به لحمايتها من أطماع أردوغان وجرائم مرتزقة.

قولاً واحداً

«هوني السما قريبه»

عبد النعم علي عيسى

لربما يمكن رصد صورة للمسار الذي أراد الشارع اللبناني عبر مقولة أن ذاته الجماعية التي ذابت فيها للمرة الأولى منذ قيام الكيان قبيل مئة عام حدود الطوائف والمذاهب والاقطاعات الأميرية، قد ارتأت أن الأحاديث تحت سقف المؤسسات ودوائر القرار لم يعد يجدي، والمجدي هو الخروج إلى الفضاءات التي لا سقف لها فهنا تكون «السما قريبه» وما من عازل بين هندي الأخيرة وبين ما يراد قوله.

بعد مرور أسبوع على بدء احتجاجات الشارع اللبناني التي عبرت عن رغبة جامحة في نسف كل هذا السطح السياسي المأزوم، الذي يتحمل إلى حد بعيد المآلات التي سارت إليها حال البلاد أكلة اتخذت رفوفه حتى لم تعد قادرة على إضافة وافدين جدد، يبدو أن رسم صورة «بروفالين» واضحة للمشهد المتولد عنها لا يتساؤل مهم يتحور حول ما إذا كان حراك الشارع الحالي هو تعبيراً عن أزمة حكم أم تعبيراً عن أزمة نظام، وإن كان من الممكن إجراء مقارنة ستكون متغيرة بشكل متسارع تبعاً لتطورات شديدة الالتصاق بتبؤمض القوى والتيارات السياسية الداخلية التي لم تتلمس إلى الآن خنادقها التي ستدافع منها، وكذا بعلاقة هذه الأخيرة بالخارجين الإقليميين والدوليين اللذين يبدوان حتى اللحظة يعينين عن اتخاذ خيارات نهائية.

على مشارف مؤبته يقف لبنان على حدود خطر تكشف الرماد عن الجمر، وهو في حالته الراهنة يبدو مختلفاً عن سابقتها العديبات التي يمكن رصدها ما قبل ١٧ من الشهر الجاري، كانت الأعراس الأربعة عشر الماضية قد شهدت الكثير من محطات الاقتراق في الشارع، وهي تزامنت مع غياب أي ديناميات للعالمجها، وعبرها تراكم المزيد من الانقسام السياسي والاجتماعي الذي أحدثه اغتيال رفيق الحريري وهو متظاهر عبر ثنائية ١٤ آذار، لتلتها حادثة عرفت باشتباكات الجامعة العربية في كانون ثاني ٢٠٠٧ ثم أحداث بيروت ٧ أيار ٢٠٠٨، لتدخل البلاد في دوامة أصبح فيها من الصعب حدوث تلافيات حتى عند أهون الشرور، حتى إن وصول الرئيس ميشال عون إلى السلطة في أواخر تشرين الأول من العام ٢٠١٦ لم يكن يمثل في وجهه الآخر خطوة على ذلك الطريق، وإنما كان لحظة توافق إقليمية لمنع الانفجار، ومع ذلك جاءت التسوية التي أتت في ذلك الوصول مشة كما يبدو وهو ما أبرزته حادثة «قبرشومن» في حزيران الماضي، وجه الاختلاف الراهن مع السياقات السابقة يتأكد عبر نزعة واضحة في الشارع تريد تجاوز المحاصصة الطائفية التي قام عليها اتفاق الطائف ١٩٨٩، والذي لا يزال لبنان السياسي يستظل بظله إلى هذه اللحظة.

ربما يتبدى من بعيد أيضاً نزعة أخرى تريد إعادة النظر في ميثاق ١٩٤٣ الوطني الذي نظم أسس الحكم في لبنان، وعلى الرغم من أن هذا الأخير كان سياسياً، وغير مكتوب، إلا أنه تراقف أيضاً بنزعة اقتصادية ليبرالية كانت مفردة قياساً إلى توجهات كانت قد بدأت ترتمس ملامحها في دول محورية في المنطقة وهي ذات نزعة اشتراكية، هذه النزعة يمكن تلمسها اليوم عبر تحالي الأصوات المطالبة بإسقاط حكم المصارف والبنوك وسياساتها الناظمة لكل ملامح الحياة اللبنانية.

تدهور الحالة المعيشية في لبنان له أبعاد عدة، لكن ما فاقم تلك الحالة عاملان اثنان أولهما عطب «الربة» السورية بفعل الأزمة التي تعيشها هذه الأخيرة منذ ثماني سنوات، وثانيهما هو الضغوط التي مورست على لبنان واهدافها المقروءة جيداً، وهي دفع هذا الأخير نحو انسياق إجباري في «المجري» الذي تختطه «صفقة القرن» الذي بدا أن لبنان غير راغب فيه، وربما لا يستطيع، خوض غمار مطباته، إلا أن ذلك التدهور قد فتح قصير بات يهدد كل ما راكمته على مصاريفها، وهو بعد مرور وقت وزعامات كانت لها حيثية معينة في غرف صناعة القرار سواء أكانت في السلطة أم خارجها بل إن البعض منها كان يفضل في أحيان عدة هذه الحالة الأخيرة التي قد تحقق في بعض الحالات مكاسب أكبر.

ما بعد اليوم بات من الصعب الوصول إلى تسوية تقليدية من النوع المعتاد عليه في لبنان، فالخارج الإقليمي، أو على الأقل القوى المؤثرة في لبنان، لا يبدو مستعداً بفعل انشغالاته إلى لعب دور الإطفائية أو المساعدة في تقديم الماء، وربما كان ذلك واضحاً في ردود أفعال الشارع على «الورقة الإصلاحية» التي تقدم بها رئيس الوزراء سعد الحريري في نهاية مهلة الـ٧٢ ساعة يوم الإثنين الماضي، وكان «احتراق» الورقة يعود إلى طرحها في وقت لم يكن مناسباً أو هو متأخر، ومن المؤكد أن تلك الإجراءات التي تضمنتها كانت تستشكك نقله مهمة على طريق إحداث فجوة في مسار الأزمة لو قدمت ما قبل اضطراب النار في ١٧ من تشرين الجاري، وما يجب أن يكون حاضراً الآن هو أن فعل «الوجع» من شأنه أن يسحف أكبر الشعارات وأعتى أنواع الأيديولوجيا. لبنان اليوم أمام فرصة تاريخية يمكن، إذا ما غاب التشنج فيها وكذا تغليب الملمع على الخاص، تحقيق فقرة نوعية على طريق استعادة الدور والوظيفة المفقدين منذ الحرب الأهلية التي لم تزل نذباتها باقية على المسطحين السياسي والاجتماعي للبلاد، والشارع يبدي حالة استعداد لفرض تغيير جذري في تكوين السلطة بدءاً من الهرم وصولاً إلى القاعدة، وفي أتونه تبني سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية قادرة على استعادة الدور الذي لعبه في الخمسينيات والستينيات حتى منتصف السبعينات.

«قسد» و«با يا دا» يرفضان مذكرة التفاهم بين بوتين وأردوغان!

الوطن

رفضت ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» وحزب «الاتحاد الديمقراطي - با يا دا»، مذكرة التفاهم التي توصل إليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان وأوقفت العدوان التركي ضد منطقة شرق الفرات، الأمر الذي سيشكل نزيعاً لأردوغان لاستئناف هذا العدوان.

وقال متزعم «قسد» مظلوم عبيدي في تصريحات لإذاعة «صوت أميركا» نقلتها مواقع معارضة: «إنه لا يمكن لهم الاعتراف على روسيا، لكونها حليفة للحكومة السورية وتنسق مع تركيا، مشيراً إلى أن السياسة الروسية تقوم على دعم الحكومة السورية وليس

حماية الكرد في المنطقة. وأشار عبيدي إلى أن لديهم خبرة وتجربة سابقة مع الروس، ولا سيما في عفرين، زاعماً أن موسكو سمحت لأنقرة بالتوسع في المنطقة، وعليه فإنه لا يمكن لهم أن يعتمدوا على روسيا بهذا الصدد».

كما زعم عبيدي، أن السياسية التي يتم اتباعها من قبل موسكو ودمشق ليست لحماية الكرد، وإنما لحماية مصالحهم. واستدكر عبيدي، أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب قال: إنه بعد مغادرة الجنود الأميركيين لسورية، سيتواصل مع روسيا لإيجاد حل للقضية الكردية وذلك من خلال التوصل إلى اتفاق مع دمشق والروس للدفاع عن أنفسهم، وقال: «إن هذا لم يكن واضحاً، لأنه ليس من المناسب السماح لروسيا بالتغيير» في المنطقة.

ويعد مباحثات جرت في مدينة سوتشي الروسية أول من أمس وامتدت لنحو سبع ساعات توصل بوتين وأردوغان إلى مذكرة تفاهم تضمنت، انسحاب «قسد» وفي مؤشر على تحميد العدوان التركي، تضمنت مذكرة التفاهم «إبقاء الوضع على ما هو عليه، فيما يتعلق بما يسمى عملية «شبع السلام» التي يشنها النظام التركي.

وفي السياق، قال مصدر مسؤول في «الاتحاد الديمقراطي»: إنهم لم يكفوا روسيا بتمثيلهم في سوتشي، في إشارة إلى اللقاء الذي عقده الرئيس الروسي ورئيس النظام التركي، معتبراً أن الاتفاق الذي خرج عن الفم «خارج إطار الشرعية والقوانين الدولية»، وزاعماً أن الروس هدفهم «إذلال الكرد» بسبب رفضهم للاتحاق بحكومة.

أكدت أنها لا تقتضي وجود قوات تركية في منبج وعفرين وحذرت الميليشيات الكردية من عدم التنفيذ موسكو: مذكرة سوتشي تستند إلى نتائج مشاورات بين روسيا وسورية شددت على أن حقول النفط يجب أن تكون تحت سيطرة الحكومة

وكالات

مع البدء بتفكيك مذكرة التفاهم بين روسيا وتركيا بشأن سورية، أكدت موسكو أن هذه المذكرة تستند إلى نتائج مشاورات بين موسكو ودمشق والجانب الكردي، وأنها لا تقتضي بوجود قوات تركية في مدينتي منبج وعفرين، منددة على أن حقول النفط يجب أن تكون تحت سيطرة الحكومة.

وقال المتحدث باسم قيادة مجموعة القوات الروسية في سورية، اللواء إيغور سيرينسكي، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: «بدأت وحدة من الشرطة العسكرية الروسية، اعتباراً من الساعة ١٢:٠٠ من ظهر اليوم (أمس)، تسيير دوريات على طول الحدود السورية التركية، موضحاً أن الشرطة العسكرية

بإبلاذ ستشني قاعدة في مدينة عين العرب. وفي وقت سابق من يوم أمس، علق نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي فيرشين، على مبادرة الأمانة، بشأن إقامة «منطقة آمنة» على الحدود بين سورية وتركيا تحت إشراف حلف شمال الأطلسي «الناتو»، وقال وفق وكالة «نوفوستي» للأنباء: «من وجهة نظرنا، ما حدث في سوتشي يعتبر حلاً للمشكلة»، وتابع: «لا اعتقد أن ثمة ضرورة في اتخاذ أي تدابير إضافية».

وأشار فيرشين إلى أن الاتفاق بين موسكو وأنقرة أعاد انتشار حرس الحدود السوري إلى معظم أجزاء الحدود بين سورية وتركيا، وأن هذا الاتفاق لا يقتضي وجود القوات



وسط ترحيب من الأهالي الجيش السوري يوسع انتشاره في مدينة الحسكة (سانا)

التركية في مدينتي منبج وعفرين. كما لفت إلى أن مذكرة التفاهم تستند إلى نتائج مشاورات بين موسكو ودمشق والجانب الكردي، مجدداً موقف بلاده من الوجود العسكري الأميركي بمنطقة التنف، وقال: «نعتبر وجودهم هناك غير شرعي ونطالب بوقف هذا الاحتلال».

في سياق متصل، ذكرت وكالة «أ ف ب»، أن وكالات الأنباء الروسية نقلت عن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف قوله: إن الولايات المتحدة كانت في السنوات الأخيرة، الحليف الأقرب للأردان، ولكن في الختام، تخلت الولايات المتحدة عن الأكراد، وبالتالي خانتهم».

وأضاف بيسكوف: إن الأميركيين «حالياً وكأنهم يجربون الأكراد على خوض الحرب ضد تركيا»، في إشارة إلى استمرار التواصل بين واشنطن والميليشيات الكردية، وتحريض الأولى للثانية على عدم تنفيذ بنود مذكرة سوتشي.

الانسحاب، وستجد القوى الكردية الباقية هناك نفسها في مواجهة الجيش التركي».

وقال بيسكوف للصحفيين، تعليقا على بيان المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية، جيمس جيفري، الذي أعرب عن شكوكه في أن الأكراد سيغادرون المناطق المشارة إليها في مذكرة التفاهم بين الرئيس بوتين وأردوغان، قال: إنه في حال لم تتسحب القوى الكردية -سنيغبي على حرس الحدود السوريين والشرطة العسكرية الروسية

من جانبه، نقل موقع «روسيا اليوم» عن بوغدانوف، قوله: إن منابع وحقول النفط في شمال شرق سورية يجب أن تكون تحت سيطرة الحكومة السورية، وأضاف: إن موسكو تأمل في أن يقدم المقاتلون الأكراد ضمانات للخروج من منطقة الحدود التركية السورية.

وأضاف بيسكوف: «روسيا اليوم» عن بوغدانوف، قوله: إن منابع وحقول النفط في شمال شرق سورية يجب أن تكون تحت سيطرة الحكومة السورية، وأضاف: إن موسكو تأمل في أن يقدم المقاتلون الأكراد ضمانات للخروج من منطقة الحدود التركية السورية.

إعلان بيع عقار

يعلن بنك بيبيلوس سورية ش.م.م. ع.م. عن رغبته ببيع العقار (١/٩١٢) اللقمانى في محافظة اللاذقية، بالمواصفات التالية:

اسم المالك: بنك بيبيلوس سورية ش.م.م. ع.م. موقع العقار: يقع العقار في بلدة صانفة - منطقة اللقمانى.

مواصفات العقار: شقة في الطابق السفلي الثاني من بناء سكني مكتمل الإكساء من الخارج ويحاجة إلى إكمال إكساء من الداخل بنسبة ٣٥%.

مساحة العقار: ٩٧ متراً مربعاً.

على من يرغب بالشراء التواصل مع المعينين في المصرف على الأرقام التالية:

هاثف أرضي: ٩٢٩٢ - ٠١١ تحويلة ٤٠٨ خليوي: ٧٤٥٢٩٧ - ٠٩٤٤

مسؤولون أميركيون أقروا بارتكاب نظام أردوغان جرائم حرب في سورية الصين تجدد تأكيد رفضها للعدوان التركي

وكالات

جددت الصين تأكيد موقفها الراض للعدوان التركي على شمال سورية، وأكدت ضرورة الحل السياسي للأزمة السورية، في وقت أكد مسؤولون أميركيون ارتكاب النظام التركي جرائم حرب خلال عدوانه على الأراضي السورية.

وقال وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، في حديث لوكالة «أ ف ب»: «من نرفض استخدام تركيا للقوة في سورية ونأمل الالتزام ببنود الحل السياسي للأزمة فيها»، مندداً على غياب موقف الصين تجاه الأزمة في سورية، ومؤكداً استعداد بلاده بالتعاون مع جميع الدول لمكافحة الإرهاب والتعدي المشترك لخطر انتشاره.

على خط مواز، أكد المبعوث الأميركي الخاص بالمف السوري، جيمس جيفري، حسب موقع «العربية.نت» الملوك للنظام السعودي، ارتكاب مجموعات إرهابية مسلحة سورية يقودها النظام التركي، جرائم حرب في

عدوانه على سورية. وقال جيفري: «يمكننا التأكيد على حدوث جريمة حرب على الأقل حتى الآن»، مبيناً أنه تم الحصول على فيديوهات وصور تتحدث عن جرائم حرب محتملة حدثت على أيدي القوات التركية والميليشيات المتشددة المدعومة منها».

وذكر جيفري، أن العدوان التركي تسبب بفرار العشرات من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي منذ بدئه، وأضاف: إن الولايات المتحدة لا تعترف إلا بدين لديها أي خطة لاستعادتهم.

من جهته، دعا السيناتور الأميركي عن الحزب الجمهوري، راند بول، حسب موقع قناة «المنار»، إلى دخول الولايات المتحدة في حوار مع الحكومة السورية. جاءت تلك المواقف الصينية والأميركية في وقت أكد نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض، أوتال جاويجون، حسب «سانا»، أن تعاون رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان مع الإرهابيين في سورية يمثل خرقاً فاضحاً للقوانين الدولية وينت سياساته المتناقضة في سورية، مبيناً أنه أن الأوان لتعيد أنقرة النظر في مجمل سياساتها الخارجية خاصة مع دول الجوار.

وشهدت العاصمة الإيطالية روما، حسب «سانا» تظاهرة طالب المشاركون فيها بوقف تزويد النظام التركي بالسلاح، بعد أن تجمعوا أمام مقر الفرع الإيطالي لشركة «راينمتال» الألمانية لصناعة السلاح ورفضوا لافتات كتب عليها «أوقفوا إرسال الأسلحة إلى تركيا» مؤكداً أن من العار مواصلة إرسال الأسلحة للنظام التركي الذي يشن عدواناً على سورية.

في سياق متصل، ذكرت وكالة «أ ف ب»، أن وكالات الأنباء الروسية نقلت عن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف قوله: إن الولايات المتحدة كانت في السنوات الأخيرة، الحليف الأقرب للأردان، ولكن في الختام، تخلت الولايات المتحدة عن الأكراد، وبالتالي خانتهم».